نصائح سرية

أُرسلت لأمير وولاة «الدولة الإسلامية»

كتبها

أبو جندل الحائلي



مؤسسة التراث العلمي

نصائح سرية

أُرسلت لأمير وولاة «الدولة الإسلامية»

الطبعة الأولى

المحرّم 1441 هـ (سبتمبر/أَيْلُول 2019 م)



مؤسسة التراث العلمي

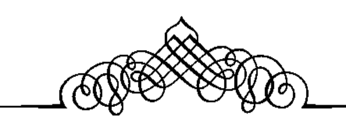


كتبها

أبو جندل الحائلي




بسم الله الرحمن الرحيم



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

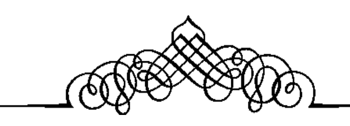
المقدِّمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله ﷺ، وعلىٰ آله وصحبه ومن والاه واتبع هداه إلىٰ يوم الدِّين.

أَمَّا بعد:

فهذا الكتاب أَورَدْتُ فيه شيئًا من النصائح السِّرِّيَّة التي كنتُ قد أرسلتُها للبغدادي وولاته ولوالي «البركةِ» ولبعضِ القضاة ما بين سنتي 1439 و1440 هـ (2018 م)، بعد وقوع كثير من الأحداث في «ولاية البركة» مَأْرِز[1] تنظيم «الدولة الإسلامية»؛ وهذا لكي يعلم الجميع أننا لم نلجأ للنصح علانية إلا بعد أن استُنفِد الوُسْع في النصيحة سرًّا، وحتىٰ صارت النصيحة لهؤلاء المتعنتون غير مجدية ولا نافعة بل ازدادوا معها جهلًا وظلمًا وعنادًا وتعدِّيًا، وحسبنا الله مَن إليه تُرجع الأمور.

(1) **المأرِز:** المَلْجَأ. [**يُنظر:** «القاموس المحيط» للفِيرُوزَابادي (ص: 502)].



وكتب:

أبو جندل الحائلي(2)

الأحد 9 المحرّم 1441 هـ

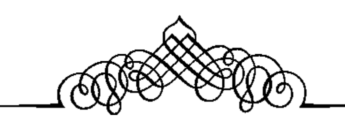
الموافق لـ: 8 سبتمبر (أَيْلُول) 2019 م

***

(2) **أبو جندل الحائلي:** وُلِدَ في جزيرة العرب سنة 1404 هـ (1984 م)، وفيها نَشأ وترعرع وحفظَ القرآن الكريم وطلبَ العلم، ثم التحقَ بـ«كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء»، وبعد تخرجه منها عَمِل مدرِّسًا حتى اعتُقِلَ في سجون «المباحث» في الجزيرة العربية مدَّةَ ست سنوات إثر إعلانه لنصرة مجاهدي «فتح الإسلام» في لبنان، وبعد خروجه طُورِدَ وضُيِّقَ عليه، ولما دعا داعي الجهاد لنجدة المكلُومِين في الشام، نفر إليها ملتحقًا بصفوف جنود تنظيم «الدولة الإسلامية»؛ فقاتل النظام النصيري في «حمص» ثم أُصيب، وقد وُلِي عددًا من المناصب، وهي:

- مسؤول «قسم العلاقات العامة» في «ديوان البحوث والإفتاء» تحت إمرة الشيخ: تركي بن مبارك البنعلي -تقبله الله-.
- ثم عَمِلَ في «المكتب الشرعي» في «اللجنة العامة المشرفة» تحت إمرة الشيخ: أبي مالك التميمي (أنس النشوان) -تقبله الله-.
- ثم عَمِلَ في «قسم الرقابة والمتابعة» في «ديوان التعليم» تحت إمرة الشيخ: عمر مهدي زيدان (أبو المنذر) -تقبله الله-.
- ثم عَمِلَ في «المكتب الشرعي» في «اللجنة المفوَّضة» تحت إمرة الشيخ: أبي بكر القحطاني -تقبله الله-.
- ثم عُيِّن قاضيًا للجند في ولايتي «الخير» و«البركة».
- ثم شرعيًّا لـ«لواء الصحراء» في «ولاية حمص».
- كما شَغَلَ منصب أمير «قسم الرقابة والمتابعة» في «ديوان القضاء والمظالم».

وهو أحد كُتَّاب قناة «النَّصِيحَة» التليجرامية المشهورة، وصدرت له مقالتين عبرها باسم «المتوكل». [النَّاشر: مؤسَّسة التراث العلمي].



نصيحة أُرسلت للبغدادي -أمير تنظيم «الدولة الإسلامية»-[3]:

بسم الله الرحمن الرحيم

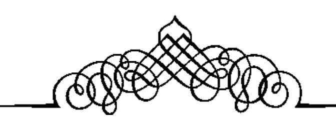
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ؛ **أمَّا بعد:**

فإنه لا يخفاكم ما يمر به المجاهدون من فتن ومحن، وما تفعل الشائعات بالجيش المسلم، وقد هَزَّت الشائعات جيش النبي ﷺ في يوم أُحُد، بعدما هُزم الجيش وأشيع أن النبي ﷺ قد قُتِل؛ فتساقط كثير من الصحابة، وتَرَك كثير منهم القتال والجهاد والثغور، وكان فيهم الكبار والسابقين أمثال عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ فاضطر النبي ﷺ إلى أن يَكشف عن مكانه وأنه حي كما حدث عند قول أبي سفيان -وكان آنذاك مشركًا-: «أَفِي الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ؟ أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ؟»؛ فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «يَا عَدُوَّ اللهِ، إِنَّ الَّذِينَ عَدَدْتَ لَأَحْيَاءٌ كُلُّهُمْ، وَقَدْ بَقِيَ لَكَ مَا يَسُوءُكَ»[4]، ولم ينكرِ النبي ﷺ عليه.

---

(3) كانت -تقريبًا- في شهر رجب سنة 1439 هـ (2018 م) بعد انحسار سلطان تنظيم «الدولة» في كُلٍّ مِن: «الباغوز»، و«الشعفة»، و«الكشمة»، و«هجين»، وإشاعة أن البغدادي قد قُتِل أو أنه خرج من الولاية وترك المجاهدين بعد أن اشتدت الحملة عليهم؛ ليلاقوا مصيرهم المجهول.

(4) عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنهما قَالَ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الرَّجَّالَةِ يَوْمَ أُحُدٍ -وَكَانُوا خَمْسِينَ رَجُلًا- عَبْدَاللهِ بْنَ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: «**إِنْ رَأَيْتُمُونَا تَخْطَفُنَا الطَّيْرُ، فَلَا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ هَذَا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ، وَإِنْ رَأَيْتُمُونَا هَزَمْنَا الْقَوْمَ، وَأَوْطَأْنَاهُمْ، فَلَا تَبْرَحُوا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ**»، فَهَزَمُوهُمْ، قَالَ: فَأَنَا وَاللهِ رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدِدْنَ، قَدْ بَدَتْ خَلَاخِلُهُنَّ وَأَسْوُقُهُنَّ، رَافِعَاتٍ ثِيَابَهُنَّ، فَقَالَ أَصْحَابُ عَبْدِاللهِ بْنِ جُبَيْرٍ: الْغَنِيمَةَ أَيْ قَوْمِ، الْغَنِيمَةَ، ظَهَرَ أَصْحَابُكُمْ فَمَا تَنْتَظِرُونَ، فَقَالَ عَبْدُاللهِ بْنُ جُبَيْرٍ: أَنَسِيتُمْ مَا قَالَ =



وكذلك يوم حُنَيْن حين أَمر النبي ﷺ العبَّاس بن عبد المطلب رضي الله عنه أن ينادي يا أصحاب السَّمُرَة[5]؛ فكُشف عن مكان النبي ﷺ[6].

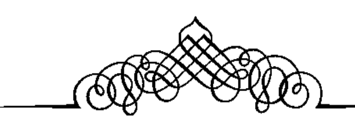
=

لَكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالُوا: وَاللهِ لَنَأْتِيَنَّ النَّاسَ فَلَنُصِيبَنَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ، فَلَمَّا أَتَوْهُمْ صُرِفَتْ وُجُوهُهُمْ فَأَقْبَلُوا مُنْهَزِمِينَ، فَذَاكَ إِذْ يَدْعُوهُمُ الرَّسُولُ فِي أُخْرَاهُمْ، فَلَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَأَصَابُوا مِنَّا سَبْعِينَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ أَصَابُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً، سَبْعِينَ أَسِيرًا وَسَبْعِينَ قَتِيلًا، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: أَفِي الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجِيبُوهُ، ثُمَّ قَالَ: أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَمَّا هَؤُلَاءِ فَقَدْ قُتِلُوا، فَمَا مَلَكَ عُمَرُ نَفْسَهُ، فَقَالَ: كَذَبْتَ وَاللهِ يَا عَدُوَّ اللهِ، إِنَّ الَّذِينَ عَدَدْتَ لَأَحْيَاءٌ كُلُّهُمْ، وَقَدْ بَقِيَ لَكَ مَا يَسُوءُكَ، قَالَ: يَوْمٌ بِيَوْمِ بَدْرٍ، وَالْحَرْبُ سِجَالٌ، إِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ فِي الْقَوْمِ مُثْلَةً، لَمْ آمُرْ بِهَا وَلَمْ تَسُؤْنِي، ثُمَّ أَخَذَ يَرْتَجِزُ: أُعْلُ [هكذا في الأصل بقطع الهمزة، والجادة (اعل) بالوصل] هُبَلْ، أُعْلُ هُبَلْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَلَا تُجِيبُوا لَهُ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا نَقُولُ؟ قَالَ: «**قُولُوا: اللهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ**»، قَالَ: إِنَّ لَنَا الْعُزَّى وَلَا عُزَّى لَكُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَلَا تُجِيبُوا لَهُ**»، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا نَقُولُ؟ قَالَ: «**قُولُوا: اللهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ**». [أخرجه البخاري (4/ 65) برقم: (3039)].

(5) **السَّمُرَة:** هِيَ الشَّجَرَةُ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهَا بَيعة الرضوان عامَ الحُدَيْبِيَة. [«النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (2/ 399)].

(6) عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَلَمْ نُفَارِقْهُ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى بَغْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءَ، أَهْدَاهَا لَهُ فَرْوَةُ بْنُ نُفَاثَةَ الْجُذَامِيُّ، فَلَمَّا الْتَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكُفَّارُ وَلَّى الْمُسْلِمُونَ مُدْبِرِينَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَرْكُضُ بَغْلَتَهُ قِبَلَ الْكُفَّارِ، قَالَ عَبَّاسٌ: وَأَنَا آخِذٌ بِلِجَامِ بَغْلَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَكُفُّهَا إِرَادَةَ أَنْ لَا تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ آخِذٌ بِرِكَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَيْ عَبَّاسُ، نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ**»، فَقَالَ عَبَّاسٌ -وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا [أي: شديد الصوت عاليَه]-: فَقُلْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَيْنَ أَصْحَابُ السَّمُرَةِ؟ قَالَ: فَوَاللهِ لَكَأَنَّ عَطْفَتَهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي عَطْفَةُ الْبَقَرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالُوا: يَا لَبَّيْكَ، يَا لَبَّيْكَ، قَالَ: فَاقْتَتَلُوا وَالْكُفَّارَ، وَالدَّعْوَةُ فِي الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدَّعْوَةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ

=



وكذلك كان الصحابة ﷺ يقولون إذا حمي الوطيس اتَّقَيْنَا بالنبي ﷺ[7].

وعليه؛ فإن المجاهدين قد عزِموا عليكَ عزمة أن تقابِلهم زُمرًا أو فرادى، بل لو واحدًا من هؤلاء العشرة بالطريقة والمكان الذي تريد؛ فقد أشيع أنك قد قُتلت أو ذَهبت إلى ولاية غير «ولاية البركة» وتركتنا وراءك ظِهْرِيًّا.

هذا، والله أعلم، والسلام عليكم.

1- الشيخ: أبو محمد المصري -عضو «اللجنة المفوَّضة» (سابقًا)-.

2- الشيخ: أبو يعقوب المقدسي -أمير «مكتب البحوث والدراسات» (سابقًا)-.

3- الشيخ: أبو المنذر الحربي (المدني) -أمير «المكتب الشرعي العام»-.

4- الشيخ: محمد التميمي -نائب أمير «ديوان القضاء والمظالم»-.

=

الْخَزْرَجِ، فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ كَالْمُتَطَاوِلِ عَلَيْهَا إِلَى قِتَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَذَا حِينَ حَمِيَ الْوَطِيسُ**»، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَصَيَاتٍ فَرَمَى بِهِنَّ وُجُوهَ الْكُفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: «**انْهَزَمُوا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ**»، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئَتِهِ فِيمَا أَرَى، قَالَ: فَوَاللهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَاهُمْ بِحَصَيَاتِهِ، فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَّهُمْ كَلِيلًا، وَأَمْرَهُمْ مُدْبِرًا. [أخرجه مسلم (5/ 166) برقم: (1775)].

(7) عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «كُنَّا إِذَا حَمِيَ الْبَأْسُ، وَلَقِيَ الْقَوْمُ الْقَوْمَ؛ اتَّقَيْنَا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَا يَكُونُ أَحَدٌ مِنَّا أَدْنَى إِلَى الْقَوْمِ مِنْهُ». [أخرجه الحاكم في «مستدركه» (2/ 143) برقم: (2648) (واللفظ له)، وأحمد في «مسنده» (1/ 339) برقم: (1363)، وأبو يعلى في «مسنده» (1/ 258) برقم: (302)، والبزار في «مسنده» (2/ 299) برقم: (723). قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد، ولم يُخَرِّجَاه»].

5- الشيخ: أوس النجدي -نائب أمير«ديوان القضاء والمظالم» (سابقًا)-.

6- الشيخ: ميسرة الجزراوي -قاضي «ولاية الفرات» (سابقًا)-.

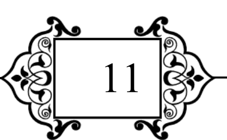
7- الشيخ: أبو عبدالرحمن السلطان -قاضي «البوكمال» (سابقًا)-.

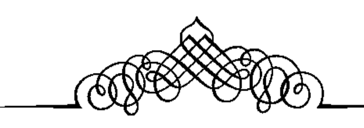
8- الشيخ: أبو حفص الهمْداني اليمني -أمير«المكتب الشرعي لجيش الصديق»-.

9- الشيخ: أبو يحيى الحجازي التونسي -باحث، وشرعي للجند-.

10- الشيخ: أبو آية التونسي -قاضي «ولاية الخير» (سابقًا)-.

❊ ❊ ❊





نصيحة أُرسلت لأبي الوليد السيناوي -والي «البركة»-[8]:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ؛ **أمَّا بعد:**

رسالة خاصة:

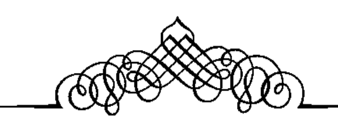
من الجندي الحليم -غفر الله له- إلى الوالي أبي الوليد السيناوي -أثابه الله وأعانه على الحق وغفر له-.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ **أمَّا بعد:**

فإني أكتب إليك هذه النصيحة التي هي واجبة على كل جندي مسلم، ولن أطيل؛ فإن المؤمن إذا ذُكِّر ذَكَر ورجع، وكما قيل: «الحر تكفيه الإشارة»:

1- لا يجوز للخليفة ولا لمن ينوب عنه أن يختفي هذا الاختفاء، ولا يُقَابِل حتى مفوَّضيه -كما لا يخفاكم-!، ولا يبرر له هذا الاختفاء والغياب دعوى «خطورة الوضع الأمني»، وإنَّ لنا

(8) هذه النصيحة كَتبْتها قبل مقتل الوالي أبي الوليد السيناوي -أي: قبل يوم الخميس 4 شعبان 1439 هـ (19 أبريل/نَيْسَان 2018 م)- بأشهر، وكان من أفضل الولاة الذين مَرُّوا على تنظيم «الدولة الإسلامية» من الناحية الشرعية مقارنةً بغيره من الولاة، وقد قام في آخر إصلاحاته -تقبله الله وتجاوز عنه- بعَزلِ قاضي الأمن الضعيف أبي صفية العراقي -عليه من الله ما يستحق-.

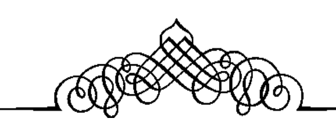


في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؛ فقد كان الرسول ﷺ يرابط في أشد ثغر في معركة الأحزاب؛ كما روت ذلك عائشة رضي الله عنها، قالت: «كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْخَنْدَقِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَعَاهَدُ ثَغْرَةً مِنَ الْجَبَلِ يَخَافُ مِنْهَا، فَيَأْتِي فَيَضْطَجِعُ فِي حِجْرِي ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَسَمَّعُ [...]»[9]؛ فنحن لا نأمل من الشيخ رباطًا، فإن الجنود والأمراء قد كفوه وعذروه، ولكن يَطلُبُون منه أن يقابل أمراءه ومفوَّضيه -والله المستعان-.

2- الوقت الحالي مع ضعف الثقة بين الأمير والجندي، وهذا ما نلمسه ونحن في العمل والشارع؛ فلو كان التقسيم كما فعل الرسول ﷺ في جعل النقباء على كل قوم لكان أولى؛ لكي ترجع الثقة بين الجنود والأمراء والتي يُعزى السبب في ضعفها واهتزازها إلى من سبقنا -عفا الله عنهم جميعًا-؛ فلو جُعل النقباء تحت الألوية -على أقل تقدير-، أو يُجعل نقيب على كل قوم يكون رسولك إليهم.

3- كما لا يخفاكم إنَّ الأمراء والقضاة والشرعيين والعسكريين اليوم ليسوا بالمستوى المطلوب لشَغْلِ المهام التي أُوكِلَت إليهم، بل البعض صُدِّرَ؛ لأنه بَرز في وقت معين، أو ليَشْغَلَ مكانًا لم يوجد لهُ غيره، وهم ليسوا بالكفاءة التي أمرنا الله ﷻ أن نُعَيِّن الإخوة بناء عليها إضافة للتَّمَيُّز بالأمانة والقوة والسلامة في الجسم والحفظ والحكمة وغيرها من صفات الأمير، وعليه؛

(9) أخرجه البزار كما في «كشف الأستار عن زوائد الْبَزَّار» للهيثمي (2/ 333) برقم: (1806). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (6/ 135): «في الصحيح طرف منه. [ثم قال:] رواه الْبَزَّار عن شيخه عبدالله بن شَبِيب وهو ضعيف».

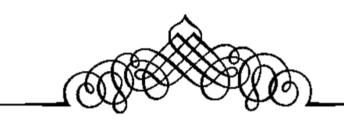


فأقترح أن تكون هناك لجنة لتقييم الإخوة، تتكون -على أقل تقدير- من ثلاث إخوة يُقَيِّمُونَ جميع الأمراء بالمعايير التي شَرَعَها الله، وبعد ذلك يُستعمل الأصلح منهم، و﴿**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾ [البقرة: 286]، وتُبرأ الذمة -إن شاء الله-.

4- الجميع يعرف بأن التواصل مع الخليفة و«الحاج عبدالله» تواصلٌ ضعيف جدًّا إنْ لم يكن مقطوعًا؛ فكيف تعزم على إصلاح هذا الأمر الجلل؟ وإنه -كما لا يخفاك- لا يُصيب الحق من كان لا يتصور الواقع والمستجدات اليومية؛ فكيف يكون إن صح خروجهم إلى ولاية أمنية؟، و﴿**حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾ [آل عمران: 173]!

5- نعلم أن لكم مجلس شورى، وكذلك الخليفة، وكذلك من تستعملونهم تلزموهم بشورى، ولكن الملاحظة التي رأيتُ أنَّ كثيرًا من مسائل الشورى لا يعلمها كثير منا:

- مَن نشاور؟! فقد شاورَت بلقيس جنودها وخاصتها، وأشاروا عليها بأمر لو فعلته؛ لهلكت وأهلكت، قال تعالى: ﴿**قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ**﴾ [النمل: 33]؛ فالأمراء والجنود إن لم يكونوا قد اختيروا بطريقة صحيحة شرعًا -كما ذكرنا-؛ فقد يُشيروا بهلاك الأمة وهم لا يشعرون.



- الشورى فتوى؛ كما سماها الله ﷻ: ﴿قَالَتْ يَاأَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي﴾ [النمل: 32]؛ فلا يُسأل فيها إلا من يُدرك حقيقة أن الشورى فتوى، ولا يجوز له أن يتكلم فيها بغير علم؛ لذلك قال الرسول ﷺ: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»(10).

- كثير منا يشاور من يوافقه الرأي، ولا يُقَرِّبُ إلا من يوافقه الرأي، وهذا مخالف لفعل الرسول ﷺ؛ فقد جعل وزيريه أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وكانا كثيرًا ما يختلفان حتى قال أبو بكر مرةً لعمر: «مَا أَرَدْتَ إِلَّا خِلَافِي»(11)، وكان النبي ﷺ يوافق رأيه رأي أبي بكر، ولم يَستبعد عمر بل القرآن الكريم وافقه أكثر من مرة.

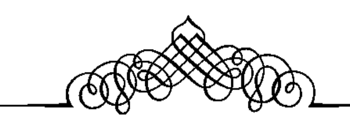
فهذه نصيحة أقدمها لأميري؛ لتبرأ بها ذمتي، ويُهدى بها قومي، ألا هل بلغت اللّهم فاشهد، ألا هل بلغت اللّهم فاشهد، ألا هل بلغت اللّهم فاشهد.

هذا، والله أعلم وأحكم، والصلاة والسلام على رسول الله.

***

(10) أخرجه الترمذي في «جامعه» (4/ 512) برقم: (2823)، وأبو يعلى في «مسنده» (12/ 333) برقم: (6906)، والطبراني في «الكبير» (23/ 376) برقم: (890)، من حديث أم سَلَمَة رضي الله عنها. قال الترمذي: «حديث غريب من حديث أم سَلَمَة».

(11) أخرجه البخاري (5/ 168) برقم: (4367) من حديث عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما.



نصيحة أُرسلت للبغدادي وولاته[12]:

بسم الله الرحمن الرحيم

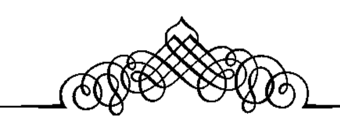
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ؛ **أمَّا بعد:**

قال تعالى: ﴿**وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا وَأَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ [الزخرف: 48]، وقال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُمْ مِنَ الْقُرَى وَصَرَّفْنَا الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ [الأحقاف: 27].

فإلى خليفة المسلمين -أثابه الله وثبته على الحق-، وإلى والي الشام، وإلى القاضي العام، وإلى الشرعي العام، وإلى من وُلي من أمر المسلمين ولاية، نقول لكم: اتقوا الله فينا، وارجعوا إلى اللهِ وتوبوا إليه؛ فلن تنكشف عنا الكربة حتى نرجع عن ظلمنا وجهلنا المتمثل بأمور أذكر منها ما استفاض:

1- يجب أن يكون لهذه الجماعة أهل ذِكر؛ أي: أهل عِلم يُسألون في كل مسائل الشريعة من النوازل وغيرها؛ فأين أهل الذِّكر ونَافِذَتهم التي يَسأل الناس من خلالها؟ قال تعالى: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: 43].

(12) كُتبت في شهر رجب سنة 1439 هـ (2018 م) بعد أن اشتدت الحملة الصليبية على المجاهدين.



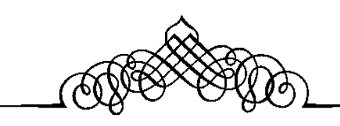
2- التهاون بالدماء والتوسع بالقتل للمصلحة والتعزير، وهذان الأمران يجب على من اقتحم بابهما أن يكون عالمًا بهما من ناحية ثبوت الدعوى فيهما أولًا، ثم التحري عن صحتها، ثم الحكم وفق المعطيات بما أنزل الله، ثم النظر في مصالح تطبيق الحكم ووقتِه وكيفيتِه؛ كما قال الرسول ﷺ يوم أن تَرك قتل المنافقين، قال: «**لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ**»(13)، وكذلك قوله لرُسل مسيلمة الكذاب: «**لَوْلَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمَا**»(14)؛ فترك قتل المنافقين والمشركين للمصلحة، لا كما يفعله البعض من الحكم على فلان بالقتل تعزيرًا أو مصلحة، وهو لم يجلس معه ليتبين منه بل قرأ تقريرًا من الأمن؛ فختم عليه، و﴿**إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾ [البقرة: 156]، و﴿**حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾ [آل عمران: 173].

3- يجب علينا التوبة من عدم تفعيل الشورى بيننا بالشكل المطلوب شرعًا؛ فلا تقتصر الشورى على من يَثق به الأمير فقط بل يشاور الرجال والنساء والجنود والأمراء وأهل

---

(13) **مُتَّفَقٌ عليه:** أخرجه البخاري (6/ 154) برقم: (4905)، ومسلم (8/ 19) برقم: (2584).

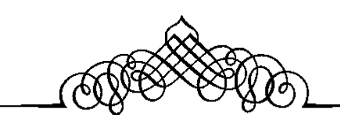
(14) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (2/ 142) برقم: (2647)، وأبو داود في «سننه» (3/ 38) برقم: (2761)، والبيهقي في «سننه الكبير» (9/ 211) برقم: (18844)، وأحمد في «مسنده» (6/ 3451) برقم: (16236)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (3/ 318) برقم: (5449)، وفي «شرح مشكل الآثار» (7/ 301) برقم: (2863). قال الحاكم: «حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجَاه»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (5/ 315): «رواه الطبراني من طريق ابن إسحاق قال: حدثني شيخ من أَشْجَعَ ولم يسمعه وسماه أبو داود: سعد بن طارق، وبقية رجاله ثقات».



الاختصاص؛ فقد شاور الرسول ﷺ أم المؤمنين أم سَلَمة ﵂ في الحديبية[15]، وشاور الأنصار في بدء معركة بدر[16]، بل تراجع عن قرار اتخذه في نزوله عند أدنى ماء من بدر إلى قول

(15) عَن عُمَرَ ﵁ قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ لأصْحابِه: «**قُومُوا فانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا**»، قال: فواللَّهِ ما قام منهم رجلٌ حتَّى قال ذلك ثلاثَ مَرَّاتٍ، فلَمَّا لم يَقُمْ منهم أحدٌ، دَخَل عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَذكَر لها ما لَقِيَ مِنَ النَّاسِ، فقالت أُمُّ سَلَمَةَ: يا نَبِيَّ اللهِ، أَتُحِبُّ ذلك؟ اخْرُجْ ثمَّ لا تُكَلِّمْ أحدًا منهم كلِمَةً، حتَّى تَنحرَ بُدْنَك وتَدْعُوَ حالِقَك فيحْلِقَك، فخَرَج فلم يُكَلِّمْ أحدًا منهم حتَّى فَعَل ذلك؛ نَحَر بُدْنَه ودَعا حالِقَه فحَلَقَه، فلمَّا رَأَوْا ذلك قاموا فنَحَروا، وجَعَل بَعْضُهم يحلِقُ بعضًا». [أخرجه البخاري (3/ 193) برقم: (2731) و(2732)].

(16) عن عبدالله بن عبَّاس ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَشِيرُوا عَلَيَّ أَيُّهَا النَّاسُ**» -وَإِنَّمَا يُرِيدُ الْأَنْصَارَ-؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا عَدَدَ النَّاسِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حِينَ بَايَعُوهُ عَلَى الْعَقَبَةِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بُرَآءُ مِنْ ذِمَامِكَ حَتَّى تَصِلَ إِلَى دِيَارِنَا، فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَيْنَا فَأَنْتَ فِي ذِمَّتِنَا، نَمْنَعُكَ مِمَّا نَمْنَعُ مِنْهُ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا. فَكَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَافَ أَنْ لَا تَكُونَ الْأَنْصَارُ تَرَى عَلَيْهَا نُصْرَتَهُ إِلَّا مِمَّنْ دَهَمَهُ بِالْمَدِينَةِ مِنْ عَدُوِّهِ، وَأَنْ لَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسِيرَ بِهِمْ إِلَى عَدُوٍّ مِنْ بِلَادِهِمْ. قَالَ: فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ: لَكَأَنَّكَ تُرِيدُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**أَجَلْ**». قَالَ: فَقَدْ آمَنَّا بِكَ وَصَدَّقْنَاكَ، وَشَهِدْنَا أَنَّ مَا جِئْتَ بِهِ هُوَ الْحَقُّ، وَأَعْطَيْنَاكَ عَلَى ذَلِكَ عُهُودَنَا وَمَوَاثِيقَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فَامْضِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَا أَرَدْتَ، فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِ اسْتَعْرَضْتَ بِنَا هَذَا الْبَحْرَ فَخُضْتَهُ لَخُضْنَاهُ مَعَكَ مَا تَخَلَّفَ مِنَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَمَا نَكْرَهُ أَنْ يَلْقَانَا عَدُوُّنَا غَدًا، إِنَّا لَصُبُرٌ عِنْدَ الْحَرْبِ، صُدُقٌ عِنْدَ اللِّقَاءِ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُرِيَكَ مِنَّا مَا تَقَرُّ بِهِ عَيْنُكَ، فَسِرْ بِنَا عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ، فَسُرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِ سَعْدٍ وَنَشَّطَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: «**سِيرُوا عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ وَأَبْشِرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ وَعَدَنِي إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَاللَّهِ لَكَأَنِّي أَنْظُرُ الْآنَ إِلَى مَصَارِعِ الْقَوْمِ غَدًا**». [أخرجه الطبري في «تفسيره» (ط: هجر) (11/ 43). قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (ط: هجر) (5/ 71): «له شواهد من وجوه كثيرة»].



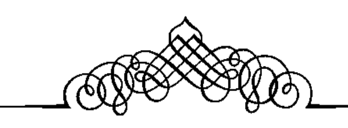
الحُبَاب بن المنذر(17) رضي الله عنه، بل وأخذ برأي أكثر أصحابه في الخروج من المدينة في معركة أُحُد، وهو ﷺ يريد البقاء في المدينة(18)، فأين الأمراء من ذلك؟!

أخي الخليفة ونوابه، اتقوا الله فينا فلا نؤتى من قِبَلِكم؛ فقد صَلُحَ كثيرٌ من الجنود -نحسبهم- وتابوا ورجعوا إلى الله، وظهر عليهم هذا الصلاح، فالله الله فينا، والله لن نرحمكم، ولن نغفر لكم إن لم تُصلحوا حالكم؛ فلا تُضَيِّعوا آمال الأمة والمأسورين من الرجال والنساء بتضييعكم الأمانة، ولنشهدنَّ عليكم في الدنيا والآخرة.

---

(17) قال الحُبَاب بن المنذر رضي الله عنه: «يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أرأيتَ هَذَا الْمَنْزِلَ، أَمَنْزِلًا أنزلكه اللَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَقَدَّمَهُ، وَلَا نَتَأَخَّرَ عَنْهُ، أَمْ هُوَ الرأيُ والحربُ وَالْمَكِيدَةُ؟ قَالَ: «**بَلْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ**». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْزِلٍ، فَانْهَضْ بِالنَّاسِ حَتَّى نَأْتِيَ أَدْنَى مَاءٍ مِنْ الْقَوْمِ، فَنَنْزِلَهُ ثُمَّ نُغَوِّرَ مَا وَرَاءَهُ مِنْ الْقُلُبِ، ثُمَّ نَبْنِي عَلَيْهِ حَوْضًا فنمْلؤه مَاءً، ثُمَّ نُقَاتِلُ الْقَوْمَ، فَنَشْرَبُ وَلَا يَشْرَبُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَقَدْ أشرتَ بِالرَّأْيِ**». فَنَهَضَ رسول الله ﷺ ومن مَعَهُ مِنْ النَّاسِ فَسَارَ حَتَّى إذَا أَتَى أَدْنَى مَاءٍ مِنْ الْقَوْمِ نَزَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أمر بالقُلُب فغُوِّرت، وبنى حَوْضا على القُلُب الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ فَمُلِئَ مَاءً، ثُمَّ قَذَفُوا فيه الآنية». [أخرجه محمد بن إسحاق في «سيرة ابن هشام» (ت: طه عبدالرؤوف سعد) (2/ 192)].

(18) عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه، قَالَ: «اسْتَشَارَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: «**إِنِّي رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنِّي لَفِي دِرْعٍ حَصِينَةٍ، وَكَأَنَّ بَقَرًا تُنْحَرُ وَتُبَاعُ، فَفَسَّرْتُ الدِّرْعَ: الْمَدِينَةَ، وَالْبَقَرَ: نَفَرًا، وَاللهُ خَيْرٌ، فَلَوْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فِي السِّكَكِ، فَرَمَاهُمُ النِّسَاءُ مِنْ فَوْقِ الْحِيطَانِ**». قَالُوا: فَيَدْخُلُونَ عَلَيْنَا الْمَدِينَةَ؟ مَا دُخِلَتْ عَلَيْنَا قَطُّ، وَلَكِنَّا نَخْرُجُ إِلَيْهِمْ، قَالَ: «**فَشَأْنَكُمْ إِذًا**». قَالَ: ثُمَّ نَدِمُوا، فَقَالُوا: رَدَدْنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ رَأْيَهُ، فَأَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأْيَكَ. فَقَالَ: «**مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَلْبَسَ لَأْمَتَهُ، ثُمَّ يَضَعَهَا، حَتَّى يُقَاتِلَ**»». [أخرجه النسائي في «الكبرى» (7/ 114) برقم: (7600) (واللفظ له)، والدارمي في «مسنده» (2/ 1378) برقم: (2205)، وأحمد في «مسنده» (6/ 3120) برقم: (15015). قال ابن حَجَر العَسْقلاني في «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (13/ 341): «سنده صحيح»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (6/ 107): «رجاله رجال الصحيح»].



نصيحة أُرسلت للقضاة في «ديوان القضاء والمظالم»(19):

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آلِه وصحبِه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

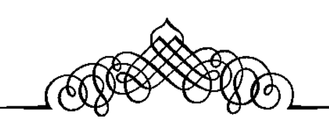
أمَّا بعد:

فهذه نصيحة لكل قاضٍ تُبرأ بها الذمة، ويُذَكَّر بها الأحبة، وتكون لنا حُجة نشهد بها على كل قاضٍ.

قال الله تعالى: ﴿**وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾ [المائدة: 49].

وقال تعالى: ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المائدة: 44]، وقال تعالى: ﴿**يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ**﴾ [ص: 26].

(19) قدَّمتها لإخواني في «ديوان القضاء والمظالم» سنة 1439 هـ (2018 م)، وقد كنت مُطلعًا على بعض أعمالهم، ورأيتُ فيه -أي: «ديوان القضاء»- كثيرًا من الضعف والتقصير؛ فقَدَّمْت هذه النصيحة الخاصة ببعض القضاة -جزاهم الله عنا خير الجزاء-.



وَعَنْ بُرَيْدَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: «**الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ: رَجُلٌ عَلِمَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ جَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ**»(20).

وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**يُدْعَى بِالْقَاضِي الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمُرِهِ**»(21).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ﵁ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنِّي أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي مِنْ أَعْمَالٍ ثَلَاثَةٍ**»، قَالُوا: مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**زَلَّةُ الْعَالِمِ، أَوْ حُكْمٌ جَائِرٌ، أَوْ هَوًى مُتَّبَعٌ**»(22).

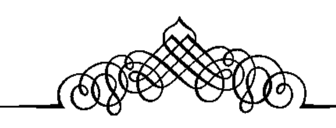
وتَذكَّر نصيحةَ سلمان الفارسي إلى أخيه أبي الدرداء ﵄ يوم أن وَلِيَ القضاءَ كتب إليه ينصحهُ: «(قَدْ بَلَغَنِي أَنَّكَ جُعِلْتَ طَبِيبًا تُدَاوِي، فَإِنْ كُنْتَ تُبْرِئُ فَنِعِمَّا لَكَ، وَإِنْ كُنْتَ مُتَطَبِّبًا،

---

(20) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (4/ 90) برقم: (7104)، والنسائي في «الكبرى» (5/ 397) برقم: (5891)، وأبو داود في «سننه» (3/ 324) برقم: (3573)، والترمذي في «جامعه» (3/ 6) برقم: (1322 (م))، وابن ماجه في «سننه» (3/ 412) برقم: (2315) (واللفظ له). قال ابن الملقن في «البدر المنير» (9/ 552): «الحديث صحيح».

(21) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (11/ 439) برقم: (5055) (واللفظ له)، والبيهقي في «سننه الكبير» (10/ 96) برقم: (20279)، وأحمد في «مسنده» (11/ 5914) برقم: (25102)، والطيالسي في «مسنده» (3/ 132) برقم: (1650)، والطبراني في «الأوسط» (3/ 102) برقم: (2619).

(22) أخرجه البزار في «مسنده» (8/ 314) برقم: (3384)، والطبراني في «الكبير» (17/ 17) برقم: (14) (واللفظ له).



فَاحْذَرْ أَنْ تَقْتُلَ إِنْسَانًا فَتَدْخُلَ النَّارَ)، فَكَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ إِذَا قَضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ ثُمَّ أَدْبَرَا عَنْهُ، نَظَرَ إِلَيْهِمَا وَقَالَ: (ارْجِعَا إِلَيَّ، أَعِيدَا عَلَيَّ قِصَّتَكُمَا، مُتَطَبِّبٌ وَاللهِ)»[23].

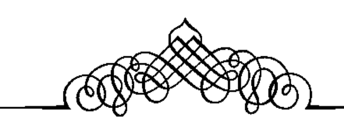
فاحذر أخي القاضي أن تحكم بجهلٍ أو جورٍ أو قبل أنْ تَسْمَعَ أو تَسْتكمل عدالة الشهود؛ فإنا برآء من فِعلكَ، وخُصَماؤك يوم وقفِك.

أخي القاضي، عليك أن تَبحث، وأن تُدَلِّل لحكمك؛ فإن أشكل عليك، فشاور صَحبَك، كما شاور أبو بكر ﷺ الناس في ميراث الجدة[24]؛ فإن بانَ لك الحقُ بعد حُكمِك؛ فارجع ولا تخشَ في ذلك لومة لائم.

---

(23) أخرجه مالك في «الموطأ» (1/ 1117) برقم: (2842).

(24) عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: «مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ»، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: «حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟» فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ ﷺ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا فَقَالَ: «مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لِغَيْرِكِ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ، وَلَكِنْ هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنِ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيَّتُكُمَا مَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا». [أخرجه أبو داود في «سننه» (3/ 81) برقم: (2894) (واللفظ له)، والترمذي في «جامعه» (3/ 605) برقم: (2101). قال ابن حَجَر العَسْقلاني في «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (3 / 178): «إسناده صحيح لثقة رجاله، إلا أن صورته مُرْسَل»، وقال ابن حزم في «المحلى بالآثار» (8/ 292): «لا يصح حديث قبيصة منقطع؛ لأنه لم يدرك أبا بكر، ولا سمعه من المغيرة ولا محمد»، وقال ابن عبدالبر في «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (11/ 91): «حديث مرسل عند بعض أهل العلم بالحديث؛ لأنه لم يُذْكَر فيه سماع لقَبِيصَة من أبي بكر ولا شهود لتلك القصة»، وقال الترمذي: «حسن صحيح»].



أخي القاضي، احذر أن تكون حريصًا على ألا تكون غضبانًا ولا جائعًا ولا حانقًا ولا مهمومًا؛ فتترك مجلِسَ قضائِك بزَعمِك، وتنسى وراءك أصحاب الحقوق، وقد جاؤوا على مشقة، وطالت بهم المدة، وزادت في قلوبهم الحُرقة، ومنعهم كُتَّابك وحجَّابُك، فلَم تُقَدِّر المصلحة العامة على الخاصةِ وأنت الفقيه القاضي!!

فليتك اتقيت وواظبت، وسِجنك تعاهدت، فلم يبق للأمن ظُلم ولا اجتِهاد؛ فأنت الرقيب المعتاد، ونسيت تلك الظَّعِينَة[25] على بابك الموصد، وقد جاءت بلا مَحْرَم مُضطرة، فكيف يَقرُّ لك بَال، ويُملأ لك بَطن، وتَغمضُ لك عَين، والسجين في سجنه يَدعو عليك، ودَعوة النبي ﷺ أصابتك، حيث قال: «**اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ**»[26].

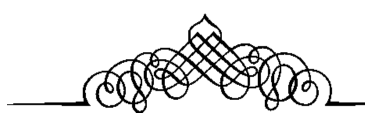
و﴿**إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾ [البقرة: 156].

وأخيرًا؛ تَذَكَّرْ عند خروجك من بيتك إلى عملك حديث النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ، أَوْ أُضَلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَّ، أَوْ أَظْلِمَ، أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ، أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ**»[27].

(25) قَالَ ابْنُ الأَنباري: «الأَصل فِي الظَّعِينَةِ المرأَة تَكُونُ فِي هَوْدَجها، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى سَمَّوْا زَوْجَةَ الرَّجُلِ ظَعِينة». [«لسان العرب» لابن منظور (13/ 271)].

(26) أخرجه مسلم (6/ 7) برقم: (1828) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(27) أخرجه أبو داود في «سننه» (4/ 486) برقم: (5094) من حديث أم سَلَمَة رضي الله عنها. قال الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (1/ 700): «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخَرِّجَاه، وربما توهم متوهم أن الشعبي لم يسمع من أم =

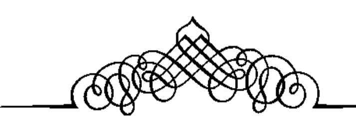


والله أعلم وأحكم، وصلِّ اللّٰهم على نبيك محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا.

❋ ❋ ❋

=

سلمة، وليس كذلك، فإنه دخل على عائشة، وأم سلمة جميعًا، ثم أكثر الرواية عنهما جميعًا»، وقال الدارقطني في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (15/ 268): «يرويه الشعبي، واختلف عنه؛ فرواه أبو بكر الهذلي، عن الشعبي، عن عبدالله بن شداد، عن ميمونة، والصحيح: عن الشعبي، عن أم سلمة».



البيان الثاني لطلبة العلم -الذي لم يُنشر-:

كُتِبَ هذا البيان بعد البيان الأول لطلبة العلم[28] في صفر سنة 1440 هـ (2018 م) الذي فَنَّدَ التهم المنسوبة إلى الشيخ أبي يعقوب المقدسي -تقبله الله-، وقبل خروج هذا البيان؛ فوجئنا بأن القوم عوضًا من إخراج الشيخ أبي يعقوب المقدسي -تقبله الله- قاموا بقتله[29]!، ثم قاموا باعتقال الشيخ أبي حفص الهمْداني[30] والشيخ أبي مصعب الصحراوي[31] ومَن معهم من طلبة العلم، إلى أنْ قُصف السجن وقُتلوا جميعًا -تقبلهم الله-[32]؛ فتوقفنا عن نشر هذا البيان في ذلك الوقت، وكان السبب أن الخلاف والنزاع بين طلبة العلم والقيادة قد تطور؛ فما كان من المناسب طرحه، وقد قَتَلوا وسَجنوا وعَزلوا وطَاردوا من بقي من المصلحين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحق المبين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

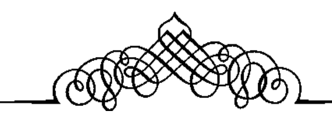
(28) «بيانٌ من طلبة العلم في (الدولة) ذبًّا عن عرض الشيخ المجاهد أبي يعقوب المقدسي -فرَّج الله عنه-»، ط 1: «مؤسسة التراث العلمي» (السبت 21 ذو الحجة 1439 هـ - 1 سبتمبر/أَيْلُول 2018 م)، ط 2: (الثلاثاء 8 المحرّم 1440 هـ - 18 سبتمبر/أَيْلُول 2018 م).

(29) حدثني أبو عائشة التدمري (أمير «لواء الصحراء» -سابقًا-) -تقبله الله- عن أبي سعد التدمري -أحد أمراء «ديوان الأمن»- أنه قال له: «قَتَلْنا أبا يعقوب المقدسي»، وكان ذلك قبل قصف السجن.

(30) المحرّم 1440 هـ (سبتمبر/أَيْلُول 2018 م).

(31) يوم الخميس 7 ربيع الأول 1440 هـ (15 نوفمبر/تِشْرِين الثاني 2018 م).

(32) يوم الأربعاء 20 ربيع الأول 1440 هـ (28 نوفمبر/تِشْرِين الثاني 2018 م).

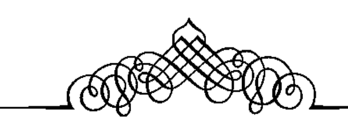


أمَّا بعد:

فقد اطَّلعنا على ما نُشِر مؤخرًا من مقالات ونصائح، ومن تعليقات على كلمة الإمام[33]، ومن ردود على الاتِّهامات الموجهة لسائر طلبة العلم المضطهدين، وعلى ما يحصل من الأحداث الداخلية المؤلمة المتجددة، وبعد سؤال كثير من الإخوة عن موضع النزاع بين طلبة العلم وقادة «الدولة الإسلامية»؛ أردنا نحن طلبة العلم في «الدولة الإسلامية» أنْ نحرر موضع النزاع بتبيان المخالفات الشرعية التي ننكرها ولا نرضاها من سياسة قادة «الدولة»، وذلك على وجه المطالبة بإزالتها وإصلاحها، وإتمامًا لإقامة الحجَّة على المخالف، ومعذرة إلى ربِّنا ولعلهم يتَّقون، ورجاءَ النجاة التي كتبها الله للمصلحين الذين ينهون عن السوء كما قال تعالى: ﴿**فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ (116) وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ**﴾ [هود: 116، 117].

وقد آثرنا أن نذكر بعض أبرز هذه المخالفات على وجه الاختصارِ والتي نرى أنها من أعظم أسباب محنتنا التي نحن فيها اليوم، وأما بسط كافة المخالفات الشرعية؛ فأمر يطول جدًّا، وليس هذا موضعه، وقبل أن نبدأ بعرض المخالفات الشرعية المُنكَرَة، نَذْكُرُ أمورًا لا بد منها، وهي:

(33) الكلمة الصوتية: ﴿**وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ**﴾، صَدرت عن: مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، بتاريخ: الأربعاء 11 ذي الحجة 1439 هـ (22 أغسطس/آب 2018 م).



أولًا: أننا لم نتمكن من الوصول للإمام لمناصحته سرًّا، والأخذ على يدهِ وَأَطرِهِ على الحق، وذلك ما حَمَلَنا على إظهارها علانية؛ لعلها تصله؛ فتنفعه في الدنيا قبل الآخرة، وإنَّ إعلانها في مثل هذه الحال هو مقتضى الشرع كما ذكر شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رحمه الله[34].

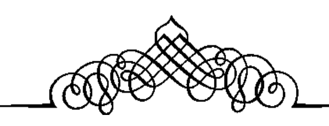
ثانيًا: أننا إذ ننكر على الإمام ومفوَّضيه وولاته؛ لا نطلب بذلك إمرة ولا كبرياءً في الأرض، وإنما هدفنا هو إصلاح مُلْكهم؛ لأننا في سفينة واحدة، فإن سكتنا؛ هلكنا جميعًا -والعياذ بالله-، ولو أردنا العلو في الأرض -معاذ الله-؛ لعرفنا الطريق إليه كما عرفه من داهن وتملَّق وتسلَّق.

ثالثًا: إن إنكار هذه المنكرات فريضة على المسلمين عامة بما أوجبه الله عليهم، ووفاءً بما بايعوا عليه من قول الحق، وفريضةً على طلبة العلم خاصة بما أُخذ عليهم من ميثاق الله أن يبيِّنوا الحق للناس ولا يكتمونه، ولو وَسِعنا السكوت لسكتنا، ولو أُحِلَّ لنا الكتمان لكتمنا، ولو كانت نجاتنا من العذاب والهلاك بالتملق والمداهنة لفعلنا، كيف لا وهي أهون علينا من التعرض للأذى والمخاطرة بالنفس والمال، ولكن معاذ الله وعليه نتوكَّل.

رابعًا: ننبه إلى أننا سنذكر المخالفات الشرعية مع تأجيل ذكر الأدلة الشرعية وَرَدِّ الشبهات الواردة، ودون ذكر الأمثلة والشواهد الواقعية؛ وذلك لاستفاضة أدلتها واشتهار وقوعها،

---

(34) **يُراجع:** «يَشُقَّ عَصَاكُمْ» للشيخ أبي حفص الهمْداني.



وكذلك لضيق الوقت وصعوبة المرحلة، ولمآرب أخرى، وإنَّ لإظهار ذلك طريقته وظرفه ووقته بحسب ما يستجد -إن شاء الله-.

المخالفات الشرعية:

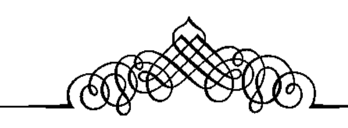
1- احتجاب الإمام عن غير بطانته، وعدم مباشرته ومفوَّضيه لأداء حقوق المسلمين عليهم، وعدم فتح نافذة مباشرة لهم.

2- عدم وجود سلطة قضائية قوية ومستقلة ومرتبطة بالإمام مباشرة تستطيع مقاضاته ومقاضاة مفوَّضيه وولاته المُتَنَفِّذِين.

3- خروج بعض الولاة والأمراء خارج أرض الإسلام مع بقاء سلطانهم عليها أمرًا ونهيًا وتوليةً وعزلًا، وتدخُّلهم في الحكم على نوازلها، وفرض العقوبات فيها وتقرير مصيرها.

4- عدم العمل بالضوابط الشرعية للتولية بناءً على التقوى والعلم والكفاءة والأمانة، والاستعاضة عنها بالتولية على القومية والقرابة والمعرفة وغيرها من الأسس المهدرة شرعًا.

5- عدم وجود مجلس شورى معروف لدى المجاهدين باحتوائه على أهل العلم والتقوى والكفاءة، لا باقتصاره على ثلَّة من المتنفذين الذين ينفردون باختيار قرارات مصيرية للجماعة بأسرها.



6- عدم مراعاة الضوابط الشرعية في موارد بيت المال، وعدم الإنصاف في أداء حقوق المسلمين والمجاهدين فيه، وانتشار مظاهر التَّخَوُّض[35] في مال الله بغير حق من قبل الأمراء المُتَنَفِّذِين.

7- عدم وجود مجلس علمي موثوق ذو سلطة نافذة يضبط ويراقب ويصحح جميع سياسات «الدولة» وقراراتها في كافة المجالات والمفاصل التنفيذية.

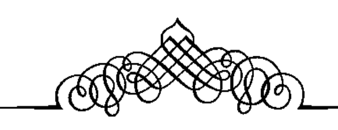
8- إساءة معاملة طلبة العلم والمصلحين بمنع إظهار منتوجهم العلمي، والتعدي عليهم بالمطاردة والتَّجَسُّس والاعتقال والمنع من الدعوة والخطابة؛ بسبب قولهم كلمة الحق، وإنكارهم للمنكر.

9- عزل القضاء عن محاسبة ومراقبة الأمن وسجونه، وتحويل الأمن من جهة تحرٍّ وادعاء وتنفيذ، إلى جهةٍ تشريعية وقضائية واسعة السلطة ومتعددة الصلاحيات.

10- عدم زرع الثقة بين المقاتلين والأمراء بجعلهم تحت كتائب يختارونها ويختارون أميرها؛ لاتحاد الكلمة والتقوِّي على دفع العدو الصائل -كسر الله شوكته وفلَّ أعداده وعُدَّته-.

---

(35) **خَوَضَ:** فِيهِ: «**رُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِي مَالِ اللَّهِ تَعَالَى**»؛ أَصْلُ الْخَوْضِ: الْمَشْيُ فِي الْمَاءِ وَتَحْرِيكُهُ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي التَّلَبُّسِ بِالْأَمْرِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ: أَيْ رُبَّ مُتَصَرِّفٍ فِي مَالِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ. وَالتَّخَوُّضُ: تَفَعُّلٌ مِنْهُ. وَقِيلَ: هُوَ التَّخْلِيطُ فِي تَحْصِيلِهِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ كَيْفَ أَمْكَنَ. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «**يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ**». [«النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (2/ 88)].



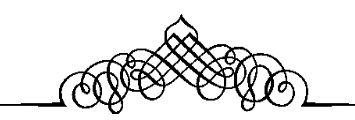
وختامًا، اعلموا أيها المسلمون -رحمنا الله وإياكم- أنَّنا اليوم في سفينة واحدة، وأنَّ أملنا في النجاة مرهون بتوبتنا وإصلاحنا وأخذنا على يد أخينا المسيء المبتلى بالظلم والعدوان؛ نصرةً له، وابتغاءً لنجاتنا ونجاته، وإلا تفعلوا؛ فاحذروا قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ [الأنفال: 25].

عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا، وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا**»[36].

اللَّهم هب لنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رَشَدًا، والحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

(36) أخرجه البخاري (3/ 139) برقم: (2493).



فِهرِس المحتويات

***